فرائض باب ارباب الاموال اذا نووا عند الدفع المصدق
عليهم لان ما في ايديهم اموال الساعين وما عليهم من البقاء
فوق اموالهم فتورد وما عليهم لم يبق في ايديهم شيء فكانوا
فقراء منح ولكن الاعادة احوط لان الحق لم يصل الى المستحق
فاشبه اولاد ما اخذه السلطان هوامر الارباب الحماة عليها
فانه بمنزلة الراعي كما ان الراعي يحفظ الغنم وباخذ الاجر ولا
يسقط الزكوة عن الباقين والسلطان يحفظ البلاد ويأخذ
الاجر فلا يسقط الفرض عن الباقين صبي لم تمض عليه ولا اداء له
يجوز دفع الزكوة اليه لا يجوز دفع الزكوة الى صبي لا يستقل
الا ببيض ان لم يتضمن دفع الزكوة الى مملوك فقير جاز وفي الوسيط
لا يجوز دفع الزكوة الى من يملك النصاب الا لطالب العلم والغازي
والمنقطع عن الحج لفقره ومن يجوز دفع الزكوة لطالب العلم ولو كان
تقتله اربعين سنة وروي عن ابي حنيفة لا باس للهاشمي ان يأخذ الصدقات
كلها والفرض كانت عهد النبي وهم لوصول الخمس اليهم عوضا عن الصدقات
فاذا لم يصل العوض اليهم لاجل الناس جاز اموال الفقراء فتحتها
وابيحا لها الى محتاجها عادوا الى المفروض عنه والا هلكوا وضعوا فجاز
لهم دفعها للضرورة ويجوز نقل الزكوة من كل المال بلا كراهة
الى بلد آخر ان كانوا اقرباء اهوج واشد واقرب للمزكي وادفع
الى الفضل في صرف الصدقة ان يصرفها الى فقرائه ثم الجيران ثم
ذوي الارحام ثم صرائر اهل حرفة ثم اهل بلده ثم
ان كان الدين مهرا لزوجة على غريم قضاء لانه غير مطالب به عادة وقيل
ان كان الزوج على عزم قضاء لانه يتيسر والا فلا لانه لا يعد بتاتا
وعند والدين يمنع الزكوة وان كان مؤجلا ولو لحقه دين بعد
وجوب الزكوة لا يسقط الزكوة لانه عرف ما نفاه فلا يجوز ان
يكون رافعا ولو اقرض النصاب فهلك لم يجعل له بدل يجب
بدله فيها شاة قال ابو يوسف يجوز له ان يدفع القيمة فالواجب
اشيع لان صاحب الغنم لو اراد ان يدفع كما كان الشاة كلها اتبع
الا يرى ان الساعي اذا اخذ الصدقات واجتمع عنده غنم
خاف عليها من الذئب فاخذ كلها كان الشاة بقيمتها
الى صغط الغنم له ذكره وفي المنتقى عليه الفتوى لو اراد رب الغنم
بنقلها الى المقبر لم يجز قضاء واه فللامام ان يأخذه ثمنا لان
الاخذ له ولو جعل الوالي الخراج الذي لو اوقف الارض جاز
اذا اصلح بصرفها ولو جعل العشر الجيران صلح بصرفها وفي المقدمة

فطار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)